الملخص

يبحث هذا العمل في إشكالية العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ومفهوم الكسب الأشعري، من حيث مناط الفعل والتكليف في ضوء التطور التكنولوجي الحديث. تتمثل مشكلة البحث في تحديد الجهة المسؤولة عن الأفعال الصادرة عن الأنظمة الذكية: هل هي الإنسان المبرمج والمستخدم، أم النظام نفسه الذي يتخذ قرارات ذاتية ظاهريًا؟

يهدف البحث إلى تأصيل هذه المسألة عقديًا من خلال بيان مفهوم الكسب في المذهب الأشعري، وتحليل الفعل الاصطناعي وفق مقولات الإرادة والقدرة والعلم، وتحديد موقع المسؤولية الشرعية في الأفعال التكنولوجية، مع المقارنة بين الرؤية الإسلامية ومبادئ الأخلاقيات التقنية الحديثة كالشفافية والمساءلة والعدالة.

اعتمد الباحث منهجًا تحليليًا استقرائيًا مقارنًا، جمع بين النصوص العقدية من كتب الأشاعرة والماتريدية، والتحليل الفلسفي لمفاهيم العلية والاختيار، والمقارنة التقنية باستخدام نماذج من دراسات الذكاء الاصطناعي المعاصرة.

توصل البحث إلى أن الفعل الاصطناعي يفتقر إلى شروط الفاعلية المكلفة لغياب الإرادة والشعور، وأن الفعل يُنسب شرعًا إلى الإنسان اكتسابًا، وإلى الله تعالى خلقًا، وإلى النظام سببًا. كما أكد أن نظرية الكسب توفر إطارًا فلسفيًا وأخلاقيًا قادرًا على ضبط علاقة الإنسان بالتقنية ضمن مقاصد الشريعة ومبدأ التوحيد.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، الكسب الأشعري، الفعل الإنساني، المسؤولية الشرعية، مقاصد الشريعة.

English Abstract:

This study examines the relationship between artificial intelligence and the Ash‘arite concept of kasb (acquisition), focusing on the locus of human action and moral responsibility in light of modern technological developments. The central problem addresses who bears responsibility for actions produced by intelligent systems—the human designer and user, or the seemingly autonomous machine itself.

The study aims to provide a theological foundation for this question by explicating the Ash‘arite notion of kasb, analyzing artificial action through the lenses of will, power, and knowledge, and identifying the basis of moral and legal accountability in technological behavior. It also

compares the Islamic theological perspective with modern AI ethics principles such as transparency, accountability, and justice.

The research employs an analytical, inductive, and comparative methodology, integrating classical kalām texts, philosophical analysis of causality and volition, and contemporary AI literature.

Findings reveal that artificial acts lack genuine agency due to the absence of conscious will or awareness, and thus responsibility lies with humans as acquirers, with God as the creator, and the system as a causal instrument. The study concludes that the Ash'arite theory of kasb provides a coherent philosophical and ethical framework for regulating human–technology interaction within the objectives of Islamic law and the principle of divine unity.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولًا: سبب اختيار الموضوع

يُعَدّ الذكاء الاصطناعي من أعظم التحولات العلمية التي شهدها الإنسان في القرن الحادي والعشرين، إذ تجاوز دوره مرحلة الأداة التنفيذية إلى مستوى المشاركة في اتخاذ القرار، وإنتاج المعرفة، وصنع المحتوى. وقد أوجد هذا الواقع الحديث إشكاليات عقدية وأخلاقية عميقة تتعلق بمفهوم الفعل، والاختيار، والتكليف، وهي مفاهيم جوهرية في علم الكلام الإسلامي .واختيار هذا الموضوع يأتي لتناول تلك الإشكالية من منظورٍ تأصيليٍّ دقيقٍ يربط بين نظرية الكسب الأشعرية — بما تحمله من معالجة عقلية لمسألة الفعل والإرادة — وبين التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي التي أفرزت نماذج رقمية قادرة على المحاكاة والاستنتاج واتخاذ القرار [1] إذ إن العلاقة بين الإنسان والآلة لم تعد علاقةَ مستخدِمٍ وأداةٍ فحسب، بل علاقةُ تأثيرٍ وتوجيهٍ واشتراكٍ في إنتاج الأثر، وهو ما يستدعي بيان الجهة التي يُنسب إليها الفعل شرعًا وعقلًا، ومناط المسؤولية في ذلك، استنادًا إلى قواعد العقيدة الإسلامية الراسخة.

ثانيًا: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في أمرين رئيسين:

أولهما: أنّه يسعى إلى توظيف علم الكلام الإسلامي — وخصوصًا المذهب الأشعري والماتريدي — في معالجة قضايا تكنولوجية معاصرة، بما يثبت أن العقيدة الإسلامية تمتلك أدوات تحليلية فلسفية قادرة على تفسير الظواهر الحديثة دون حاجة إلى الانسلاخ عن المنظومة الإيمانية.

وثانيهما: أنه يقدم تأصيلًا جديدًا لمفهوم الفعل الإنساني في ضوء التحديات التي فرضها الذكاء الاصطناعي على مفاهيم الإرادة والاختيار والقدرة، في ظل أنظمة قادرة على التعلم الذاتي [2] كما أن هذا البحث يسد فراغًا في الدراسات الشرعية المعاصرة، إذ غالب ما تناولت الذكاء الاصطناعي

(1) (Russell & Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, Pearson, 2020, p. 3).
(2) (Goodfellow, Ian et al., Deep Learning, MIT Press, 2016, p. 95).

من الزاوية الفقهية أو الأخلاقية، دون الغوص في أصول المسألة العقدية، وهي أصل كل تحديد للمسؤولية والتكليف.

ثالثًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من المقاصد العلمية، من أبرزها:

1. **بيان مفهوم الكسب في العقيدة الأشعرية،** وشرح أسسه الفلسفية والعقلية التيتميز بين الخلق والاكتساب، بما يحفظ التوازن بين التوحيد والاختيار الإنساني [1]
2. **تحليل الفعل الاصطناعي في ضوء التصور العقدي للفعل،** وإبراز أوجه الاتفاق والافتراق بين الفعل الإنساني والفعل الآلي من حيث الإرادة والقدرة والمآل.
3. **تحديد مناط التكليف والمسؤولية الشرعية في الأفعال التكنولوجية،** استنادًا إلى نظرية الكسب وقواعد السببية في علم الكلام.
4. **المقارنة بين الرؤية الإسلامية والأخلاقيات التقنية الحديثة،** من خلال موازنة مبادئ الكسب بمبادئ الشفافية والمساءلة والخير العام كما وردت في تقارير المؤسسات الدولية [2]
5. **تقديم إطار عقدي-أخلاقي لتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي** بما ينسجم مع مقاصد الشريعة ومبدأ التوحيد في الأفعال.

رابعًا: منهج البحث

يعتمد البحث على منهج **تحليلي استقرائي مقارن،** يقوم على ما يلي:

الاستقراء العقدي :بجمع النصوص والمقررات الكلامية للأشاعرة والماتريدية المتعلقة بالقدرة، والإرادة، والفعل، والكسب، من كتبهم الأصلية مثل :المواقف، شرح المواقف، الإرشاد، الاقتصاد في الاعتقاد، والمحصل في أصول الدين.

التحليل المنطقي والفلسفي :باستثمار مفاهيم العلية، والسبب، والإرادة عند المتكلمين والفلاسفة المسلمين [3]

المقارنة التقنية :بربط النظر الكلامي بالواقع التكنولوجي الحديث، بالرجوع إلى دراسات في الذكاء الاصطناعي مثل أعمال Russell & Norvig (2020)، وGoodfellow (2016)، وتقارير UNESCO (2021)، وFloridi & Cowls (2019)، لبيان إمكان تطبيق المفاهيم العقدية على الأنظمة الذكية.

التحليل الشرعي المقاصدي :في ربط المسؤولية الأخلاقية بمقاصد الشريعة كما قررها الشاطبي في الموافقات [4]

خامسًا: الدراسات السابقة

لم تُعالج مسألة الذكاء الاصطناعي من منظور عقدي تأصيلي في الدراسات الإسلامية المعاصرة معالجةً مباشرة. فقد اقتصرت الأبحاث على محورين:

أبحاث فقهية تتناول **أحكام التعامل مع الذكاء الاصطناعي** في الفتوى أو التعليم أو الطب، دون النظر إلى الإشكال العقدي المتعلق بنسبة الفعل والإرادة.

---

(1) (الإبانة، الأشعري، دار الأنصار، 1986م، ص 56).

(2) (UNESCO, *Ethics of Artificial Intelligence*, Paris, 2021, p. 18).

(3) (الجرجاني، *التعريفات، دار الكتب العلمية، 1985م، مادة الكسب، ص 197*.(

(4) *(دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997م، ج2، ص 8)*.

وأبحاث في **الأخلاقيات التقنية** ركزت على القيم الإنسانية العامة، مثل العدالة والشفافية، كما في تقرير المفوضية الأوروبية [1]

أما الدراسات العقدية فلم تتناول «الفعل الاصطناعي» في ضوء نظرية الكسب إلا إشارات متناثرة في بعض المؤتمرات الشرعية الحديثة، ولم تُبْنَ على تحليل منهجي يجمع بين أصول المتكلمين والنظريات التقنية الحديثة. ومن ثمّ، يأتي هذا البحث لتأسيس لبنة علمية جديدة في ما يمكن تسميته **»علم الكلام التكنولوجي«**، وهو الامتداد الطبيعي لعلم الكلام القديم في مواجهة الظواهر الفكرية المعاصرة.

المبحث الأول
التأصيل العقدي لمفهوم الفعل والكسب عند الأشاعرة
المطلب الأول: حقيقة الفعل والكسب في العقيدة الأشعرية

تقوم نظرية الكسب على فكرة مركزية مفادها أنّ كل فعلٍ في الوجود مخلوقٌ لله تعالى من حيث الإيجاد، ومكتسبٌ للعبد من حيث الاختيار. وقد وضع الإمام **أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ)** هذا المبدأ لتصحيح مسلكين باطلين: الجبرية الذين نفوا الفعل عن العبد، والقدرية الذين أثبتوا له الخلق والاستقلال [2] فالكسب عند الأشاعرة هو "اقتران قدرة العبد الحادثة بالفعل الذي يخلقه الله تعالى عند إرادته"، أي أن الله هو الموجد الحقيقي للفعل، والعبد محلٌّ له ومنسوب إليه من جهة الكسب [3] .

وقد حرّر **إمام الحرمين الجويني (ت 478هـ)** هذا المعنى بدقة فقال: "العبد مختار في أفعاله غير موجدٍ لها، بل الله تعالى هو الذي يخلقها على حسب اختياره" [4]

ومن خلال هذا التصور يظهر أنّ الفعل لا يخرج عن جهتين:

جهة الخلق والإيجاد، وهي لله تعالى وحده.

وجهة الاكتساب، وهي للعبد باعتبار تعلق قدرته وإرادته بالفعل. وهذا الجمع يرفع التناقض بين القولين المتقابلين في باب القدر، فيثبت التوحيد الإلهي في الخلق مع حفظ مسؤولية الإنسان في التكليف.

وقد توسّع **الجرجاني (ت 816هـ)** في شرح المواقف في تحليل طبيعة هذا الاقتران، مبينًا أنّ الكسب معنى إضافيٌّ ذهنيٌّ لا وجود له في الخارج إلا بوجود طرفيه: العبد والفعل، فهو نسبة عقلية بين قدرةٍ مخلوقةٍ وفعلٍ مخلوقٍ (شرح المواقف، الجرجاني، دار الجيل، بيروت، 1997م، ج8، ص 17).

وهذا الفهم يجعل من الكسب رابطًا تفسيرياً يبيّن كيفية اتساق الخلق الإلهي مع الاختيار البشري.

أما **الفخر الرازي (ت 606هـ)** فقد أشار في المطالب العالية إلى أن الكسب هو "إضافة الفعل إلى العبد عند مقارنة قدرته الحادثة له"، وأن هذا التصور يمنع من القول بأن العبد مستقل بفعلٍ من الأفعال، لأن ذلك يناقض التوحيد [5]

إذن فالكسب ليس مجرد اصطلاح كلامي، بل هو آلية عقلية لضبط علاقة المخلوق بالخالق في نطاق الأفعال. فهو يحافظ على مبدأين متقابلين :**عموم الخلق الإلهي** و**خصوص التكليف الإنساني**، وكلاهما ضروري لإثبات العدل الإلهي والتكليف الشرعي.

---

(1) (*European Commission, Ethics Guidelines for Trustworthy AI, Brussels, 2019, p. 12*).
(2) (الإبانة، الأشعري، دار الأنصار، القاهرة، 1986م، ص 56).
(3) (المواقف، الإيجي، دار الجيل، بيروت، 1997م، ج8، ص 13)
(4) (الإرشاد، الجويني، مطبعة دار الكتب المصرية، 1950م، ص 192).
(5) (المطالب العالية، الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م، ج8، ص 55).

المطلب الثاني
علاقة الكسب بالقدرة والإرادة ومناط التكليف

ترتبط نظرية الكسب ارتباطًا جوهريًا بمفهوم القدرة الحادثة والإرادة البشرية؛ فالقدرة شرط لصحة التكليف، والإرادة مناط للاختيار، وكلاهما مخلوق لله تعالى في العبد عند الفعل. وقد نصّ **الغزالي (ت 505هـ)** على أن "العبد له قدرة صالحة للفعل والترك، لكنها لا تُوجِد الفعل استقلالًا، بل يخلقه الله تعالى عندها" [1] ومن ثمّ تكون الإرادة البشرية سببًا في ترتب الفعل، لا علّة موجِدة له.
أما **البيهقي (ت 458هـ)** فقد قال: "الأفعال منسوبة إلى العباد على سبيل المجاز، لأن الله خالقها على الحقيقة" [2]وهذه النسبة المجازية تكفي لإثبات التكليف والثواب والعقاب، لأنها تقوم على تحقق القصد والاختيار، لا على الخلق والإيجاد.
وفي ضوء هذا التحديد، فإن مناط التكليف في الإنسان هو **القدرة والإرادة والعلم** .فإذا فقد واحد منها سقط التكليف. فالعبد مكلَّف لأن له علمًا بالفعل، وقدرةً على فعله وتركه، وإرادةً تميّز بين الممكنين.
أما القدرة في الكائنات غير العاقلة ـــ كالأنظمة الذكية ـــ فهي قدرة تنفيذية آلية لا شعورية، لا تقترن بإرادةٍ مريدةٍ ولا بعلمٍ غائي، ولهذا لا يمكن وصفها بالقدرة المكلفة شرعًا [3]
وقد قدّم **أبو منصور الماتريدي (ت 333هـ)** تصورًا مقاربًا لذلك، إذ قرر أن للعبد قدرةً حقيقيةً بها يقع الفعل، لكن تمكينها وخلقها لله تعالى (كتاب التوحيد، الماتريدي، دار الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1970م، ص 318). وهذا التصور يجعل الكسب عند الماتريدية قريبًا من الأشاعرة من حيث النتيجة، وإن اختلف من حيث جهة التأثير.
بهذا يظهر أن مناط التكليف قائم على القدرة الحادثة المقترنة بالقصد والإرادة، وهو ما يميز الإنسان عن سائر الأسباب والآلات، ويجعله محلاً للثواب والعقاب. ومن هنا فإن أي نظامٍ آليٍّ ـــ مهما بلغت قدراته التحليلية أو التوليدية ـــ يظل خارج دائرة التكليف ما دام يفتقد القصد والشعور.

المطلب الثالث
أثر مفهوم الكسب في ضبط المسؤولية الشرعية

تُعدّ نظرية الكسب قاعدة لتفسير العلاقة بين الفعل والمسؤولية، لأنها تفصل بين الخلق الإلهي والتكليف البشري. فالفعل الواحد يجتمع فيه طرفان: الإيجاد من الله، والاكتساب من الإنسان. وهذا الجمع يمنع من توهّم الجبر أو التفويض. وقد عبّر **الغزالي** عن هذا التوازن بقوله: "العبد مجبور من وجه ومختار من وجه" ([4] فالجبر من جهة أن الله خالق كل شيء، والاختيار من جهة أن العبد يوجَّه إلى الفعل بعلمه وإرادته.
وفي هذا السياق، يُعدّ الكسب الأساس الفلسفي لتحديد المسؤولية في كل الأفعال البشرية، سواء صدرت مباشرة أو بواسطة أدوات ووسائل. فالإنسان مسؤول عن فعله لأنه هو الذي قصده واختاره، حتى وإن باشره بآلة أو نظامٍ ذكيٍّ، لأن الآلة في هذا السياق تُعد سببًا لا فاعلًا مختارًا [5]

(1) (الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص 128).
(2) (الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، البيهقي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص 79).
(3) (شرح المقاصد، التفتازاني، دار المعارف النعمانية، لاهور، 1981م، ج4، ص 6).
(4) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، دار الآفاق الجديدة، 1983م، ص 130).
(5) (المواقف، الإيجي، دار الجيل، بيروت، 1997م، ج8، ص 12).

هذا المفهوم يُعيد التوازن بين «التوحيد في الخلق» و«العدل في التكليف». فكما أن الله تعالى هو خالق كل شيء، فهو أيضًا العدل الذي لا يكلّف نفسًا إلا وسعها، ولذلك كان الكسب مناطًا لتحقق المسؤولية دون أن ينفي قدرة الله أو يثبت الاستقلال للعبد.
وفي ضوء التطورات التقنية، فإن الكسب يقدّم إطارًا عقليًا لتفسير الأفعال التي تصدر عبر الوسائط الذكية الحديثة. فكل فعلٍ يصدر عن آلةٍ ذكيةٍ بإشرافٍ بشريٍّ يُعدّ مكتسبًا للإنسان، لأن قصده هو الذي فعّل النظام أو صممه. وهذا المعنى يلتقي مع ما تقرره الأبحاث الحديثة في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التي تنصّ على أن "المسؤولية القانونية والأخلاقية تقع دائمًا على الإنسان الذي يصمم أو يوجّه النظام، ولا يمكن نقلها إلى الكيان الاصطناعي [1]
إذن، فالكسب ليس مجرد نظرية تاريخية في علم الكلام، بل هو مبدأ فلسفي دائم الصلاحية لتفسير العلاقة بين الفعل والمسؤولية، سواء في السياق الإنساني أو التقني. فهو يربط بين القدرة والقصد والإرادة من جهة، وبين الخلق والتسخير الإلهي من جهة أخرى، ليحافظ على التوحيد والعدل معًا.

المبحث الثاني
تحليل الفعل في الأنظمة الذكية
المطلب الأول: ماهية الفعل الاصطناعي وتمييزه عن الفعل الإنساني

يُعدّ الفعل الاصطناعي من أبرز الإشكالات المفهومية في تحليل العلاقة بين الإنسان والآلة، إذ يبدو في ظاهره فعلًا واعيًا مستقلًا، بينما هو في جوهره سلسلة من المعالجات الحسابية المبرمجة.
في اللغة، الفعل هو «كل ما وقع من حركة أو عمل» [2]أما في الاصطلاح العقلي، فهو انتقال الشيء من القوة إلى الفعل بإرادة فاعلٍ مختار [3] وهذا التحديد يجعل **النية والقصد والإرادة** عناصر لازمة لقيام الفعل حقيقة، لا مجرد صدور الأثر.
أما في الأنظمة الذكية، فإن ما يُسمّى بالفعل لا يتجاوز كونه مخرجات ناتجة عن عمليات معالجة بيانات داخل بنى خوارزمية تعتمد على ما يُعرف بـ **التعلم العميق(Deep Learning)** ، أي قدرة النظام على تحليل الأنماط وإنتاج قرارات أو محتويات جديدة وفق احتمالات مرجَّحة إحصائيًا [4].
فالنظام الذكي «يستجيب» ولا «يقصد»، ويعمل بناءً على تدفق بيانات ومعايير محددة مسبقًا، لا على وعيٍ ذاتيٍ بالقيمة أو الغاية.
وعليه، فإن **الفعل الاصطناعي ليس فعلًا بالمعنى الأشعري**، لأن شرط الفعل في التصور الكلامي هو الاقتران بالإرادة والشعور، وكلاهما مفقود في الأنظمة الآلية. فالآلة لا تُدرِك ما تفعل، ولا تميّز بين الخير والشر، وإنما تؤدي مهمتها استنادًا إلى القواعد التي صمَّمها الإنسان وأمدّها بها. وقد شبَّه **الفخر الرازي** في المطالب العالية الأفعال الطبيعية ـــ كالاحتراق بالنار ـــ بأنها أفعال مجازية تُنسب إلى الأسباب لا إلى الذوات، لأن الله يخلق المسبَّبات عند وجود أسبابها [5] وبالقياس على ذلك، يكون الفعل الصادر عن الذكاء الاصطناعي من قبيل الأفعال المجازية، أي أفعال يُنسب فيها الأثر إلى الآلة مجازًا، بينما الخلق والإحداث والاختيار للإنسان أو للقدرة الإلهية.
وقد أكدت الأبحاث التقنية المعاصرة أن الأنظمة الذكية ـــ رغم قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة ظاهريًا ـــ تظل محدودة بإطار ما يُعرف بـ **التحيز البرمجي (Algorithmic Bias)** الناتج عن

---

(1) " (UNESCO, *Ethics of Artificial Intelligence*, Paris, 2021, p. 18).
(2) (لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1994م، مادة: فعل).
(3) (التعريفات، الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، مادة: الفعل، ص 213).
(4) (Goodfellow, Ian et al., *Deep Learning*, MIT Press, Cambridge, 2016, p. 95)
(5) (المطالب العالية، الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م، ج8، ص 63).

البيانات التي تُغذَّى بها [1] وبالتالي فإنها تعمل داخل دوائر الاحتمال الإحصائي، لا ضمن نطاق الإرادة الحرة أو الوعي الأخلاقي، وهو ما يجعلها أقرب إلى «الأدوات المتفاعلة» منها إلى «الفاعلين المستقلين.»

وقد استثمر بعض المفكرين الغربيين مفهوم «الفاعلية الآلية (Machine Agency) «لتوصيف قدرات الأنظمة الحديثة على التأثير في الواقع البشري، غير أن هذا المفهوم يظل في الرؤية العقدية الإسلامية وصفًا مجازيًا، لا حقيقيًا، لأن **الفاعل الحقيقي هو المريد القاصد،** لا النظام الذي يفتقد الشعور بالقيمة والمعنى [2]

وبناءً على ما تقدم، فالفعل الاصطناعي يمكن تعريفه — في ضوء النظر الكلامي — بأنه:

»أثرٌ ناتجٌ عن معالجة آليةٍ سببها إرادةٌ بشريةٌ سابقة، يَخلقه الله تعالى عند توفر الأسباب المعدّة له.«

وبهذا التعريف يكون الفعل الاصطناعي تابعًا للفعل الإنساني، لا مستقلاً عنه، ومحلَّه النظام التقني، لا ذاته.

المطلب الثاني
الإرادة والحركة في الأنظمة الذكية

تُعدّ الإرادة من أهم شروط الفعل المكلف، لأنها خاصية عقلية شعورية تُمكّن الفاعل من توجيه فعله نحو غايةٍ معلومةٍ. وقد عرّفها **التفتازاني** بأنها «تخصيص الممكن بأحد طرفيه دون الآخر عن قصدٍ وعلمٍ» [3]أما الأنظمة الذكية، فتعتمد في اتخاذ قراراتها على **خوارزميات تعلم** (Learning Algorithms)تُحدّد سلوكها وفق معايير إحصائية دون أي وعيٍ ذاتي. فهي تُحاكي أنماط الإرادة، لكنها لا تمتلك إرادةً حقيقية، لأنّ إرادتها ليست تعيّنًا شعوريًا صادرًا عن قصدٍ مستقل، بل نتيجة رياضية محسوبة ضمن نطاقٍ مغلقٍ من البيانات.

وقد بيّن **الجرجاني** أن الاختيار لا يكون إلا عن شعورٍ وإدراكٍ، وما خلا عن ذلك فليس فاعلًا حقيقةً بل آلةً مسخرةً [4]وهذا ينطبق تمامًا على الأنظمة الذكية الحديثة، إذ مهما بلغت دقة قراراتها أو سرعتها في المعالجة، فإنها تظل فاقدةً لشرط الشعور، لأن جميع عملياتها تنحصر في تحليل الاحتمالات، لا في إدراك الغايات.

وفي البنية التقنية، تستند الأنظمة الذكية إلى ما يسمى **بالهندسة العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Networks)**، وهي خوارزميات مستوحاة من الدماغ البشري تُستخدم لتصنيف البيانات والتنبؤ بالمخرجات. لكنها — كما يقرر **Ian Goodfellow** — لا تملك وعيًا أو نية، بل «تعمل كدالة رياضية تربط المدخلات بالمخرجات وفق ترجيح احتمالي [5]

فما يُسمى بـ«تعلم الآلة» ليس إلا تحسينًا رياضيًا تدريجيًا لأداء النموذج، لا اكتسابًا شعوريًا أو وعيًا غائيًا كما هو في الإنسان.

---

(1) (Russell, Stuart & Norvig, Peter, Artificial Intelligence: A Modern Approach, Pearson, 2020, p. 21).

(2) (Floridi, Luciano, The Ethics of Artificial Intelligence, Oxford University Press, 2020, p. 37).

(3) (شرح المقاصد، التفتازاني، دار المعارف النعمانية، لاهور، 1981م، ج4، ص 6).

(4) (شرح المواقف، الجرجاني، دار الجيل، بيروت، 1997م، ج8، ص 19).

(5) (Goodfellow, Ian et al., *Deep Learning*, MIT Press, 2016, p. 112). «

ومن هنا يتبيّن أن الفعل الاصطناعي — وإن بدا ذا طابعٍ إراديٍّ — هو فعلٌ **خاضع للبرمجة السببية** لا إرادةٍ حقيقية. فالمبرمج هو الذي يُنشئ البنية الإرادية للنظام عبر تحديد قواعد القرار. يقول **الرازي** : "السبب لا يوجِد المسبَّب استقلالًا، بل الله يخلق المسبَّب عنده لا به" (1)
وبهذا يتضح أن إرادة النظام الذكي ليست سوى ظلٍّ لإرادة المبرمج.
أما من جهة الحركة، فإن الحركة في الأنظمة الذكية حركة ميكانيكية أو رقمية، خالية من المقصد والاختيار. هي أشبه بالحركة التي نسبها المتكلمون إلى الأجسام الطبيعية بإقدار الله تعالى لها (2)فكما أن الرياح تتحرك بأمر الله دون قصدٍ منها، كذلك الأنظمة الذكية تُنفّذ الأوامر دون وعيٍ بالغاية، وإن اختلفت الوسائط بين الطبيعة والبرمجة.
وقد نبّهت الدراسات التقنية الحديثة إلى هذا الفارق الجوهري بين **التعلّم المحسوس** و**الوعي الإدراكي**، مؤكدةً أن الأنظمة الذكية — بما فيها النماذج اللغوية الحديثة مثل ChatGPT و Gemini و — Claudeتفتقر إلى إدراك الذات(3)
فالذكاء الاصطناعي قد يُولّد مخرجاتٍ تشبه الفعل الإنساني، لكنه يظل في نظر العقيدة **محاكاةً شكليةً للفاعلية الإنسانية** لا حقيقتها.

المطلب الثالث
إشكالية نسبة الفعل في الأفعال التوليدية للذكاء الاصطناعي

تُعدّ الأفعال التوليدية (Generative Actions) التي تنتج عن أنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة — مثل إنتاج النصوص والصور والقرارات — من أعقد الإشكالات الفلسفية في تحديد جهة الفعل؛ إذ يتساءل الباحثون: من الفاعل الحقيقي هنا؟ هل هو الإنسان المبرمج الذي أنشأ النظام؟ أم المستخدم الذي فعّله؟ أم الآلة التي تولّدت منها النتيجة؟
من وجهة نظرٍ عقديةٍ، فإن الفعل لا يُنسب إلا إلى من تحققت فيه شروط الفاعلية من العلم والإرادة والقدرة (4) (وهذه الشروط لا تتحقق في النظام الذكي، لأنه لا يعلم حقيقة فعله، ولا يريد غايةً من ورائه، ولا يملك قدرةً مستقلةً على الفعل. وعليه، فكل ما يصدر عنه يُعد أثرًا مترتبًا على إرادة الإنسان، سواءٌ أكان هذا الإنسان مبرمجًا أو مستخدمًا. وقد ذهب **الفخر الرازي** إلى أن نسبة الفعل إلى السبب نسبة مجازية، لأن الله يخلق المسبَّب عند السبب لا به (5). وبهذا الاعتبار، فإن الذكاء الاصطناعي لا يُعد فاعلًا بالمعنى الحقيقي، بل سببًا مهيئًا للفعل، أشبه بالسكين التي تقطع لا بذاتها بل بالقدرة التي خلقها الله عندها (6)
أما من جهة التحليل التقني، فإن أنظمة الذكاء التوليدي تعتمد على نموذج إحصائي يُعرف بـ **التنبؤ الاحتمالي(Probabilistic Prediction)** ، وهو نظام رياضي يُولّد المخرجات بناءً على الترابط الإحصائي بين الكلمات أو الصور أو الأرقام التي تعلّمها النموذج سابقًا (7) وبذلك، فإن كل فعل توليدي هو استجابة احتمالية لسياق مدخلاتٍ يوجهها المستخدم. فالآلة لا «تخترع» الفعل من

(1) (المطالب العالية، الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م، ج8، ص 57).
(2) (الإرشاد، الجويني، مطبعة دار الكتب المصرية، 1950م، ص 192).
(3) (*Boddington, Paula, Towards a Code of Ethics for Artificial Intelligence, Springer, 2017, p. 46*).
(4) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص 132).
(5) (المطالب العالية، الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م، ج8، ص 63)
(6) (المواقف، الإيجي، دار الجيل، بيروت، 1997م، ج8، ص 12).
(7) (Goodfellow, Ian et al., *Deep Learning*, MIT Press, Cambridge, 2016, p. 101).

عدمٍ، بل «تولّده» من المعطيات التي تغذّى بها، مما يجعل مسؤولية الأثر راجعةً إلى من صمّم النظام وبرمجه وأدخله في سياق التفاعل.

وقد قرّرت منظمة **اليونسكو** في تقريرها لعام 2021 حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي أنّ المسؤولية الأخلاقية والقانونية "لا يمكن نقلها إلى الأنظمة الذكية، إذ يجب أن تبقى منوطةً بالإنسان القادر على الفهم والإرادة [1]

وهذا المبدأ يتفق مع التصور الأشعري في نظرية الكسب، إذ يثبت الفعل للعبد من جهة الكسب لا من جهة الخلق، وينفي الاستقلال بالقدرة عن غير العاقل.

وفي إطار المسؤولية المركبة، يمكن التمييز بين ثلاث طبقات في الفعل التوليدي:

1. **الخالق الإلهي** الذي يوجد الأسباب والمسبَّبات.
2. **الإنسان المبرمج أو المستخدم** الذي اكتسب الفعل بقصده وإرادته.
3. **النظام الذكي** الذي يؤدي الدور التنفيذي السببي.

وهذا التدرج يوافق ما قرره **الجرجاني** في أنّ الفعل الواحد قد ينسب إلى أكثر من جهة باعتبار تعدد الإضافات، فيُقال: «خلق الله»، و«كسب العبد»، و«عمل الآلة» [2] غير أن النسبة الحقيقية من حيث المسؤولية والتكليف لا تكون إلا لمن توفرت فيه شروط الإرادة والاختيار.

وقد ناقشت الدراسات التقنية الحديثة مفهوم «الاستقلال الأخلاقي للآلة (Machine Moral Agency)» وأثبتت أنه غير ممكنٍ من الناحية الفلسفية، لأن الأنظمة الذكية — رغم استقلالها الإجرائي — تظل خاضعةً لإطارٍ إنسانيٍّ برمجيٍّ يحدد أفعالها[3]

ومن ثمّ، فإن المسؤولية الأخلاقية والشرعية تظل متعلقة بالإنسان، لأن إرادته هي التي جعلت للنظام وجودًا وتأثيرًا.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأنّ الفعل التوليدي للذكاء الاصطناعي ليس خلقًا جديدًا ولا فعلاً حقيقيًا بالمعنى الأشعري، وإنما **كسبٌ تابعٌ لإرادة الإنسان ووساطة النظام** .وهذا ما يمكن التعبير عنه بصيغةٍ جامعة:

«الفعل الاصطناعي مخلوقٌ لله تعالى، مكتسبٌ للإنسان، متوسَّطٌ بالآلة».

خلاصة المبحث:

من خلال هذا المبحث، يتبين أن الفعل في الأنظمة الذكية لا يخرج عن نظام السببية الذي قرره المتكلمون؛ فكما أن الله يخلق المسببات عند الأسباب الطبيعية، يخلق أيضًا الأفعال عند الأسباب التقنية الذكاء الاصطناعي — وإن بدا فاعلًا — هو في الحقيقة **أداة سببية** تابعة لإرادةٍ بشريةٍ مريدة، لا إرادةٍ آليةٍ مستقلة. وهذا يثبت أن النظرية الكلامية التقليدية لا تزال صالحة لتفسير أعقد الظواهر التقنية المعاصرة.

وقد أسهم التحليل التكنولوجي الحديث في تأكيد هذا المعنى؛ فكل أنظمة الذكاء الاصطناعي، من النماذج اللغوية إلى الروبوتات التكيفية، تعمل ضمن ما يُعرف بـ **الضبط الخوارزمي[4] (Algorithmic Control)** الذي يجعلها مقيدةً بحدود التعليم فهي تُنتج أفعالًا محسوبة لا

(1) " (UNESCO, *Ethics of Artificial Intelligence*, Paris, 2021, p. 18).
(2) (شرح المواقف، الجرجاني، دار الجيل، بيروت، 1997م، ج8، ص 17).
(3) (Floridi & Cowls, *Harvard Data Science Review*, 2019, p. 6).
(4) المسبق.(Russell & Norvig, 2020, p. 29)

مقصودة، مخرجاتٍ لا نيات، خضوعًا لا اختيارًا، ومن ثمّ تبقى بعيدة عن دائرة التكليف الشرعي، لأن التكليف لا يصح إلا بقدرةٍ وإرادةٍ وعلمٍ حقيقي (1)

إنّ التحليل الكلامي للفعل الاصطناعي يكشف عن عمق علم الكلام وقدرته على استيعاب المعارف الحديثة؛ فالأشاعرة حين قرروا أن الله خالق كل شيء وأن العبد كاسبٌ لأفعاله، وضعوا قاعدةً يمكن من خلالها تفسير كل فعلٍ — طبيعي أو تقني — ضمن نظام السببية العام.

وبذلك يُصبح الذكاء الاصطناعي تجليًا معاصرًا لقاعدة "خلق الله عند الأسباب لا بها"، فيبقى التوحيد محفوظًا والمسؤولية قائمة.

المبحث الثالث
مناط التكليف والمسؤولية الشرعية في ضوء نظرية الكسب
المطلب الأول: الفعل الآلي بين السببية والاكتساب

يُعَدّ الفعل الآلي الناتج عن الأنظمة الذكية ميدانًا جديدًا لاختبار المفاهيم الكلامية القديمة في ضوء الواقع التقني الحديث. إذ يُطرح السؤال المركزي: هل يُنسب الفعل الذي يصدر عن النظام الذكي إلى الآلة، أم إلى الإنسان الذي صمّمها أو استخدمها؟ تجيب العقيدة الأشعرية عن هذا السؤال من خلال مفهوم **الكسب**، الذي يقرر أن الأفعال كلها مخلوقةٌ لله تعالى، وأن الإنسان لا يخلق فعله بل يكتسبه من جهة اقتران إرادته وقدرته بالفعل المخلوق فيه (2)

وبناءً على هذا الأساس، فالفعل الذي يصدر عن النظام الذكي هو مخلوقٌ لله تعالى، لكنه من حيث التوجيه والاكتساب يُنسب إلى الإنسان الذي باشر الأسباب المؤدية إليه. قال **الرازي**" :إن الأسباب لا تستقل بالآثار، وإنما الله تعالى يخلق المسبَّبات عندها لا بها" (3) وهذا يعني أن البرمجة والتشغيل ليست علة موجدة للفعل، بل هي **سببٌ معدٌّ** له.

وبالمنهج نفسه، فإن الذكاء الاصطناعي لا يُعتبر فاعلًا حقيقيًا بالمعنى الكلامي، لأن الفعل الحقيقي يتطلب علمًا وإرادةً وقدرةً، وهذه الثلاثة لا تجتمع في النظام الآلي. فالنظام لا يعلم الغاية، ولا يريدها لذاتها، ولا يملك قدرةً ذاتيةً على إحداث الفعل، بل يعمل وفق خوارزميات رياضية محددة مسبقًا (4)

من هنا يظهر أن **الفعل الآلي فعل سببي لا اكتسابي**، أي أن الآلة لا تُنسب إليها المسؤولية، لأنها لا تملك قصدًا ولا نية. وقد نصّ **التفتازاني** على أن الإرادة لا تكون إلا مع الشعور، وما خلا عنه لا يُسمّى إرادةً، بل تسخيرًا (5) ومن ثمّ فإن الأفعال الناتجة عن الأنظمة الذكية — وإن بدت فاعلة في الظاهر — هي في الحقيقة آثارٌ مترتبة على **الأسباب المسخَّرة**، لا على إرادةٍ مستقلة.

وقد أكدت الأبحاث التقنية الحديثة هذا المعنى، فذكرت أن الأنظمة الذكية لا تمتلك وعيًا ذاتيًا، بل تعتمد على خوارزميات تتعلم من البيانات دون إدراكٍ معنويٍ أو قصدٍ غائي (6) فالفعل الاصطناعي أشبه — في التحليل العقدي — بفعل النار عند الإحراق أو فعل الرياح عند الهبوب، يُنسب إليها مجازًا لا حقيقةً، لأن خالق الأثر هو الله تعالى، والمباشر له الإنسان الذي أعدّ سببه.

---

(1) (شرح المقاصد، التفتازاني، دار المعارف النعمانية، لاهور، 1981م، ج4، ص 8).
(2) (الإبانة، الأشعري، دار الأنصار، القاهرة، 1986م، ص 56).
(3) (المطالب العالية، الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م، ج8، ص 57).
(4) (Russell & Norvig, *Artificial Intelligence: A Modern Approach*, Pearson, 2020, p. 21).
(5) (شرح المقاصد، التفتازاني، دار المعارف النعمانية، لاهور، 1981م، ج4، ص 6).
(6) (Goodfellow, Ian et al., *Deep Learning*, MIT Press, 2016, p. 112).

وعليه، فالفعل الآلي في الأنظمة الذكية يُفسَّر بأنه **مخلوقٌ لله تعالى، واقعٌ عند الأسباب التي أعدّها الإنسان، ومجرى لقدرته تعالى في عالم التقنية** .وهذا التأصيل يضمن وحدة الرؤية العقدية في مقابل التصورات المادية التي تجعل التقنية خالقة أو مستقلة بذاتها.

المطلب الثاني
المبرمج والمستخدم ومسؤولية الفعل الشرعي

يُناط التكليف في العقيدة الإسلامية بكل من توفرت فيه شروط **العلم والقدرة والإرادة** [1]وبناءً على ذلك، فإن مناط المسؤولية في الأفعال الناتجة عن الأنظمة الذكية هو الإنسان، لا النظام. غير أن هذه المسؤولية تتوزع على ثلاث فئات رئيسة، تبعًا لدور كل جهة في الفعل:

1. **المبرمج :(Designer)** وهو الذي ينشئ المنظومة الخوارزمية ويحدّد قواعد اتخاذ القرار فيها. فإذا قصّر في ضبطها أو ترك فيها ثغراتٍ تؤدي إلى فسادٍ أو ضررٍ، تحمل تبعةً شرعيةً كاملةً؛ لأن تصميمه هو السبب الأول في وقوع الأثر. ويُعتبر ما يبرمجه بمثابة تهيئةٍ للسبب الذي يخلق الله تعالى عنده الفعل [2]
2. **المستخدم :(User)** وهو الذي يفعّل النظام الذكي توجيهًا واستخدامًا. وتُناط به المسؤولية من حيث إرادته واستعماله للآلة في الخير أو الشر، إذ الفعل يقع باختياره، ولو كان النظام منفذًا أوتوماتيكيًا. قال **الغزالي"** :العبد مريدٌ لأفعاله مختارٌ لها، ولا يتمكن من الفعل إلا بخلق الله له عند قدرته" [3]
3. **الجهة المالكة أو المشغلة :**وهي التي تتحمل مسؤولية الإشراف والمراقبة، خصوصًا إذا أُهمل الجانب الأخلاقي في تشغيل الأنظمة. وقد نصت تقارير الأخلاقيات التقنية الحديثة على أنّ المسؤولية لا تنفصل عن الجهة المؤسسية التي تتولى إدارة الأنظمة الذكية [4]

وبتحليلٍ عقدي، فإن هذه الفئات الثلاث تندرج ضمن مفهوم «الكاسب» في نظرية الكسب الأشعرية؛ فكلٌّ منهم يشارك في اكتساب الفعل بدرجةٍ من الإرادة أو القصد، ولا يُنسب الفعل إلا إلى من باشره بعلمٍ واختيار. أما النظام الذكي نفسه، فلا يُوصف بالاختيار، لأنه لا يعي نتائج فعله، ولا يقصد تحقيقها، وإنما يُسيَّر وفق الأوامر والخوارزميات المحددة سلفًا.

كما تؤكد الوثيقة الصادرة عن منظمة **اليونسكو** لعام 2021 أن "المسؤولية الأخلاقية لا يمكن أن تُسند إلى كيانٍ غير عاقل، وإنما تظل منوطةً بالإنسان الذي يمتلك الإرادة والفهم والقدرة على الاختيار [5]. وهذا يتوافق مع المبدأ العقدي الأشعري في أن الله يخلق الأفعال ويكلّف العباد باكتسابها، فلا يُسأل غير المكلّف عما لا يعيه أو لا يريده.

ومن ثمّ، فإن الذكاء الاصطناعي في ذاته لا يحمل تكليفًا ولا مسؤوليةً شرعيةً، لأنه **آلةٌ غير مكلفةٍ ولا مريدةٍ**، بينما تقع المسؤولية الكاملة على الإنسان الذي وجّهه أو صممه. وهذا يؤكد أن العلاقة بين الإنسان والنظام هي علاقةُ "فاعلٍ مكتسبٍ" بـ"سببٍ مُسخَّر"، لا بين فاعلين مستقلين.

---

(1) (الإرشاد، الجويني، مطبعة دار الكتب المصرية، 1950م، ص 192).
(2) (المواقف، الإيجي، دار الجيل، بيروت، 1997م، ج8، ص 12).
(3) (الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص 128).
(4) (European Commission, *Ethics Guidelines for Trustworthy AI*, Brussels, 2019, p. 12).
(5) (UNESCO, *Ethics of Artificial Intelligence*, Paris, 2021, p. 18

المطلب الثالث
الضوابط العقدية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الفعل المكلف

لما كانت الأفعال الصادرة عن الأنظمة الذكية تتصل مباشرة بمصالح الناس ومقاصد الشريعة، كان لا بد من وضع ضوابط عقدية وأخلاقية تحدد كيفية توظيف هذه الأنظمة ضمن حدود المسؤولية الشرعية، دون إخلالٍ بالتوحيد في الأفعال ولا بالعدل في التكليف. ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

1. **تحقق الإشراف البشري الكامل :**الأصل أن تكون إرادة الإنسان حاضرة في كل فعلٍ ذكيٍّ مؤثرٍ في حياة الناس. فلا يجوز شرعًا الاعتماد على النظام الذكي اعتمادًا كليًا في اتخاذ قراراتٍ تتعلق بالعبادات أو الحقوق أو الأنفس، لأن ذلك يُسقط شرط العلم والنية من التكليف [1] وقد أكدت الدراسات التقنية أن ما يُعرف بـ Fully Autonomous Systems — أي الأنظمة المستقلة تمامًا — لا تزال محدودة الإدراك ولا يمكنها إدراك المعايير الأخلاقية، مما يجعل إشراف الإنسان ضرورةً عقليةً وشرعيةً [2]
2. **تحقيق مقاصد الشريعة في توجيه الأفعال الذكية:** يجب أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي منضبطًا بمقاصد الشريعة الخمسة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال [3] فكل تطبيقٍ يهدد هذه المقاصد — كاستعمال الأنظمة الذكية في التضليل أو الإفساد أو انتهاك الخصوصية — يعد منهيًا عنه شرعًا، لأن الوسائل تابعة للمقاصد حكمًا.
3. **ضمان العدالة والشفافية الخوارزمية :**العدالة قيمةٌ شرعية وعقلية واجبة، وهي مبدأ عام في جميع الأفعال البشرية، بما في ذلك الأفعال المبرمجة. وقد نصّ **Floridi & Cowls** على أن "الشفافية والعدالة والمساءلة هي المبادئ الثلاثة الحاكمة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي[4]

وهذه القيم تتفق مع مقاصد العدل ورفع الضرر في الشريعة، إذ قال الله تعالى :إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ]النحل: 90.[

4. **تحريم تأليه التقنية أو الاعتقاد باستقلالها الذاتي:** من أخطر الانحرافات الفكرية المعاصرة ما يسمى بـ **الترنسهيومانية(Transhumanism)** ، التي تزعم إمكان تجاوز الإنسان لطبيعته بالتقنية، وهو تصور يقدح في مبدأ التوحيد ويُسند الخلق إلى غير الله. وقد نبّه **الجرجاني** إلى أن كل ما سوى الله ممكنٌ محتاجٌ إليه في وجوده، فلا يجوز نسبته إلى الاستقلال بالفعل [5]
5. **وجوب المساءلة المؤسسية عن الأفعال التقنية :**يوجب مبدأ الكسب تحميل المسؤولية لمن له قدرةٌ واختيارٌ على الفعل، ولو كان جماعةً أو مؤسسةً. ولذلك ينبغي أن تُنشأ هيئات شرعية وتقنية تُراجع الأفعال التي تصدر عن الأنظمة الذكية، وتضبطها وفق مبادئ

---

(1) (شرح المقاصد، التفتازاني، دار المعارف النعمانية، لاهور، 1981م، ج4، ص 8).
(2) (Boddington, Paula, *Towards a Code of Ethics for Artificial Intelligence*, Springer, 2017, p. 44).
(3) (الموافقات، الشاطبي، دار المعرفة، بيروت، 1997م، ج2، ص 8).
(4) (Floridi, Luciano & Cowls, Josh, *Harvard Data Science Review*, Vol. 1, Issue 1, 2019, p. 5).
(5) شرح المواقف، الجرجاني، دار الجيل، بيروت، 1997م، ج8، ص 14).

الشرع ومقاصده. وقد أوصت المفوضية الأوروبية بضرورة «المساءلة المؤسسية عن القرارات الآلية [1]

الخلاصة للمبحث:

من خلال هذا المبحث، يتبين أن مناط التكليف في الإسلام قائم على **القدرة والإرادة والعلم،** وهي شروط لا تتوافر في الأنظمة الذكية، لأن إرادتها مجازية وعلمها حسابي لا شعوري.

ولذلك، فكل فعلٍ ينتج عن الذكاء الاصطناعي إنما يُنسب شرعًا إلى الإنسان من حيث الاكتساب، وإلى الله تعالى من حيث الخلق، وإلى النظام من حيث السببية. وبهذا يكون الذكاء الاصطناعي سببًا مسخَّرًا في نظام الوجود، لا فاعلًا مستقلاً، ولا كائنًا مكلفًا.

كما أثبتت المقارنة بين النظرية العقدية والأخلاقيات التقنية الحديثة وجود تقاطعٍ جوهريٍ بينهما، إذ كلاهما يقرّ بأن المسؤولية لا تُنقل إلى الأنظمة غير الواعية، وأن الإنسان هو الطرف المسؤول عن ضبط الفعل الأخلاقي والقانوني [2] وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن العقيدة الإسلامية — بنظامها الكلامي الدقيق — تملك القدرة على توجيه الفكر التقني المعاصر ضمن منظومةٍ منضبطةٍ تجمع بين التوحيد والعدل، وبين السببية والمساءلة.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أنّ نظرية الكسب في العقيدة الأشعرية والماتريدية ما زالت تحتفظ بقدرتها التفسيرية العالية أمام الظواهر التقنية الحديثة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي. فقد وفّرت هذه النظرية إطارًا عقليًا متكاملًا يجمع بين إثبات عموم الخلق لله تعالى وبين حفظ مسؤولية الإنسان عن أفعاله اكتسابًا واختيارًا .وقد تبيّن أن الفعل الاصطناعي لا يعدو كونه أثرًا مترتبًا على أسبابٍ بشريةٍ معدّةٍ، وأن النظام الذكي لا يملك قصدًا ولا إرادةً، وإنما يعمل في نطاق السببية المسخّرة. وهذا ما يجعل الفعل التكنولوجي خاضعًا للتفسير العقدي نفسه الذي خضعت له الأسباب الطبيعية في نظر المتكلمين، إذ يخلق الله الأفعال عند الأسباب لا بها.

كما أظهر التحليل المقارن أنّ مبادئ الأخلاقيات التقنية الحديثة — كالشفافية، والعدالة، والمساءلة — تلتقي في جوهرها مع القيم العقدية الإسلامية، التي تؤكد على العدل والمسؤولية والتكليف. غير أنّ التمايز الجوهري بين الرؤيتين هو أن الإسلام يُرجع كل قدرةٍ وتأثيرٍ إلى الله تعالى، بينما تجعل الرؤية الغربية التقنية مصدرًا للفاعلية المستقلة.

وانتهى البحث إلى النتائج الآتية:

1. أنّ الذكاء الاصطناعي لا يملك مناط التكليف، لأنه يفتقد العلم والإرادة والقدرة المستقلة.
2. أنّ الفعل التكنولوجي يُنسب إلى الإنسان من حيث الكسب، وإلى الله من حيث الخلق، وإلى النظام من حيث السببية.
3. أنّ المسؤولية الشرعية تقع على المبرمج والمستخدم والجهة المشغلة، كلٌّ بحسب قدرته واختياره.
4. أنّ نظرية الكسب الأشعرية تصلح إطارًا فلسفيًا لضبط العلاقة بين الإنسان والتقنية، مع بقاء التوحيد محور الفهم والضبط.

---

(1) » (European Commission, Ethics Guidelines for Trustworthy AI, Brussels, 2019, p. 14).

(2) (UNESCO, Ethics of Artificial Intelligence, Paris, 2021, p. 18).

5. وجوب إنشاء فقهٍ شرعيٍّ معاصرٍ يُعنى بـ«فقه الذكاء الاصطناعي» لضبط التعامل مع الأفعال الرقمية المستجدة ضمن حدود التكليف الشرعي ومقاصد الشريعة.

أما التوصيات، فهي كما يلي:

- ضرورة توجيه البحث العقدي نحو دراسة الظواهر التقنية الحديثة بلغةٍ علميةٍ جديدةٍ تجمع بين الفلسفة الكلامية والمناهج العلمية الحديثة.
- إنشاء مراكز متخصصة في **العقيدة الرقمية** و**أخلاقيات الذكاء الاصطناعي** تُعنى بوضع أطرٍ فكريةٍ إسلاميةٍ تحكم استخدام التقنية.
- دمج مفاهيم الكسب والقدرة والإرادة في مناهج تعليم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الجامعات الإسلامية والتقنية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العقدية والكلامية

1. الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، دار الأنصار، القاهرة، ط1، 1986م.
2. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1950م.
3. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، البيهقي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.
4. الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983م.
5. شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين التفتازاني، دار المعارف النعمانية، لاهور، ط2، 1981م.
6. شرح المواقف، الشريف الجرجاني، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م.
7. كتاب التوحيد، أبو منصور الماتريدي، دار الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1970م.
8. المطالب العالية من العلم الإلهي، فخر الدين الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1987م.
9. الموافقات، إبراهيم الشاطبي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997م.
10. المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م.

ثانيًا: المصادر اللغوية والفلسفية

1. التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م، مادة (الكسب).
2. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1994م، مادة (فعل).

ثالثًا: المصادر التكنولوجية والأخلاقية الحديثة

1. Boddington, Paula. Towards a Code of Ethics for Artificial Intelligence. Springer, 2017.
2. European Commission. Ethics Guidelines for Trustworthy AI. Brussels, 2019.

3. Floridi, Luciano & Cowls, Josh. “A Unified Framework of Five Principles for AI in Society.” Harvard Data Science Review, Vol. 1, Issue 1, 2019.
4. Floridi, Luciano. The Ethics of Artificial Intelligence. Oxford University Press, 2020.
5. Goodfellow, Ian et al. Deep Learning. MIT Press, Cambridge, 2016.
6. Russell, Stuart & Norvig, Peter. Artificial Intelligence: A Modern Approach. 4th ed., Pearson, 2020.
7. UNESCO. Ethics of Artificial Intelligence: Recommendation on the Ethics of AI. Paris, 2021.